

كفاية الأصول

للمحقق الأصولي محمد كاظم الهروي الخراساني قدس سره

مع حديقة الفحول

حواشي

الشيخ عبد الكريم الحائري اليزدي قدس سره

والشيخ أبي الحسن محمد رضا الأصفهاني قدس سره

والسيد محمد حسين الطباطبائي قدس سره

ولباب حواشي

القوجاني والمشكيني والإيرواني والشيخ آل راضي قدس سره

ومختارات من جمهرة من الأعلام

في حقه، وعلق عليه وقدم له

السيد محمد حسن الموسوي العباداني

الجزء الثالث

آخوند خراسانی، محمد کاظم بن حسین، ۱۲۵۵-۱۳۲۹ ق.
کفایه الاصول / محمد کاظم الهروی الخراسانی. مع حقیقه الفحول
حواشی عبدالکریم الحائری الیزدی، ابی المجد محمدرضا الاصفهانی
السید محمد حسین طباطبائی. ولباب حواشی ومختارات من جمهره من الاعلام؛ قوچانی و...
قم : ذوی القربی، ۱۳۹۱.

شابک : ۲-۴۹۶-۵۱۸-۹۶۴-۹۷۸

فهرست نویسی براساس فیپا

موضوع : کفایه الاصول - نقد و تفسیر - اصول فقه شیعه - قرن ۱۴

شناسنامه افزوده : کفایه الاصول . شرح

رده بندی کنگره : ۱۳۹۱ ک ۸ / ۸ / ۱۵۹ BP

رده بندی دیویی : ۲۹۷ / ۳۱۲

کُتُبُ الْقُرْآنِ

قم - شارع ارم - باساج قدس - رقم ۵۹

هاتف : ۰۲۵۱۷۷۴۴۶۶۳

کفایه الاصول مع تعلیقات فحول العلماء ج ۳

مؤلف : محمد کاظم الهروی الخراسانی

حققه وعلق علیه وقدم له: السيد محمد حسن الموسوی العبادانی

*المطبعة : گل وردی * الكمية : ۱۵۰۰ جلد * تاريخ الطبع : ۱۴۳۴ هـ.ق.

* الطبعة : الاولى * شابک : ۲-۴۹۶-۵۱۸-۹۶۴-۹۷۸ *

- فصل في أصالة التخيير ١٠١
- دوران الأمر بين المحذورين ١٠١
- دوران الأمر بين المحذورين ١٠٣
- فصل : في أصالة الاشتغال ١١٣
- المقام الأول: في دوران الأمر بين المتباينين: ١١٤
- منجزة العلم الإجمالي ١١٤
- الأول: في الإضطرار إلى المعين وغيره ١٢٠
- الثاني: شرطية الابتلاء بتمام الأطراف ١٢٧
- الثالث: لشبه غير المنحذورة وتنجيز العلم الإجمالي ١٣٦
- الرابع: حكم ملاقي بعض الأطراف ١٤٢
- المقام الثاني: في دوران الأمر بين الأقل والأكثر ١٤٧
- الأول: الشك في الشرطية والخصومية ١٧٠
- الثاني: حكم ناسي الجزء أو الشرط ١٧٢
- الثالث: حكم زيادة الجزء عمداً أو سهواً ١٧٤
- الرابع: تعذر الجزء أو الشرط ٢١٨
- ضعف التمسك بقاعدة الميسور ٢١٩
- خاتمة في شرائط الأصول ٢٢٧
- العمل بالبراءة قبل الفحص ٢٣٢
- استحقاق العقوبة ٢٣٣
- شرطان ذكرهما الفاضل - التونسي ٢٣٩
- ٨٦ ٢٣٩

٥٨١	الفهارس العامة
٢٤٠	قاعدة لا ضرر ولا ضرار
٢٤٣	مدرك القاعدة
٢٤٥	دلالة القاعدة
٢٤٧	نسبة القاعدة مع أدلة الأحكام الأولية
٢٤٩	حكم تعارض الضرر مع ضرر آخر
٢٥٥	فصل في الاستصحاب
٢٥٧	تعريف الاستصحاب
٢٦٢	حجية الاستصحاب مسألة أصولية
٢٦٦	اعتبار اتحاد القضية ائتمينة والمشكوك
٢٧٢	الأدلة على حجية الاستصحاب مطلقاً
٢٨٢	الرواية غير مختصة باب الموضوع
٢٨٤	عدم اختصاص الصحيحة بالشك في الواقع
٢٨٩	شمول الرواية للشبهات الموضوعية والحكمية
٣٠٥	التفصيل بين الأحكام التكليفية والوضعية
٣٠٥	في الاستصحاب
٣١٠	أقسام الحكم الوضعي
٣٢٣	تنبيهات الاستصحاب
٣٢٥	الأول: أنه يعتبر في الاستصحاب فعلية الشك واليقين
٣٢٥	الثاني: جريان الاستصحاب في مؤدى الأمارات
٣٣٠	الثالث: استصحاب الكلّي وأقسامه

الرابع: جريان الاستصحاب في التدريجيات ٣٣٣

الخامس: الاستصحاب التعليقي ٣٤٢

السادس: استصحاب الشرائع السابقة ٣٤٦

السابع: الأصل المثبت ٣٥٢

الثامن: دفع توهم مثبتية الأصل في موارد ثلاثة ٣٦١

التاسع: ترتب بعض الآثار العقلية والعادية على الأصل ٣٦٣

العاشر: اعتبار ترتب الأثر على المستصحب بقاء لا لحدوثها ٣٦٤

الحادي عشر: أصالة تأخر الحادث ٣٦٥

الكلام في منهول التاريخ وأقسامه ٣٦٥

فيما لو كان أحدهما معلوم التاريخ ٣٦٩

الثاني عشر: استصحاب الاثر الاعتقادية ٣٧١

الثالث عشر: استصحاب حكم المخضوض ٣٧٣

الرابع عشر: جريان الاستصحاب مع الظن الخلاب ٣٧٦

تتمة: بيان شرطين من شرائط الاستصحاب ٣٧٨

المقام الأول: اشتراط بقاء الموضوع ٣٧٨

المقام الثاني: وجه تقديم الأمانة على الاستصحاب ٣٨٤

خاتمة ٣٩٥

تذنب: حكم تعارض الاستصحاب مع القواعد الفقهية ٤٠٢

المقصد الثامن في تعارض الأدلة والامارات ٤٠٦

فصل: بيان ضابط التعارض ٤٢١

٥٨٢	الفهارس العامة
٤٣٣	فصل : الأصل الأولي في المتعارضين
٤٣٩	فصل : الأصل الثانوي في المتعارضين
٤٣٩	الأخبار العلاجية والاستدلال بها على وجوب الترجيح
٤٥٥	مناقشة الاستدلال على وجوب الترجيح
٤٥٧	حكم تخيير المفتي في عمله وعمل مقلديه
٤٥٩	فصل : الإقتصار على المرجحات المنصوصة
٤٦٤	فصل : اختصاص قواعد التعارض بغير موارد الجمع الغروفي
٤٦٨	فصل : ما قيل في المرجحات النوعية
٤٦٨	ترجيح العموم على الإطلاق
٤٦٩	ترجيح التخصيص على السمع
٤٧٣	فصل : عدم انقلاب النسبة
٤٧٦	فصل : رجوع المرجحات إلى المرجح الصدوري وعدم الترتيب بينها
٤٨٦	فصل : المرجحات الخارجية
٤٩١	الخاتمة في الاجتهاد والتقليد
٤٩٢	أما الخاتمة فهي فيما يتعلق بالاجتهاد والتقليد
٤٩٣	فصل : تعريف الإجتهد
٤٩٩	فصل : ينقسم الاجتهاد إلى مطلق وتجزئ
٥٠٥	أحكام التجزي في الاجتهاد
٥٠٥	الأول : في إمكانه
٥٠٦	الثاني : في حجية ما يؤدى إليه على المتصف به

٥٨٤ كفاية الأصول / ج ٢

الثالث: ٥٠٧

الرابع: في نفوذ قضاء في المرافعات ٥٠٧

فصل: مبادئ الاجتهاد ٥٠٨

فصل: في التخطئة والتصويب ٥١٠

فصل: تبدل رأي المجتهد ٥١٤

فصل: في التقليد ٥١٨

فصل: لزوم تقليد الأعلام ٥٢٤

فصل: اختلفوا في اشتراط الحياة في المفتي ٥٢٩

ثبت مصادر التحقيق ٥٣٧

الفهارس العامة ٥٥٥

١/٢ ٥٥٥

٣٧٢ ٥٥٥

١٨٣ ٥٥٥

١٤٤ ٥٥٥

٢٩٣ ٥٥٥

٢٠١ ٥٥٥

٢٠٢ ٥٥٥

٢٠٣ ٥٥٥

٥٥ ٥٥٥

١٠٥ ٥٥٥